مجلة آفاق علمية ISSN: 1112-9336
المجلد: 13 العدد: 01 السنة 2021 ص 641 - 660

تاريخ الإرسال: 2020/05/12 تاريخ القبول: 2020/09/29
تاريخ النشر: 2021/01/30

أثر المؤشرات العالمية للحكم الراشد على فعالية الحكومة في الجزائر – دراسة قياسية –

The impact of the global indicators of good governance on the effectiveness of the government in Algeria - Standard study-

د. بلعاطل عياش [1] ، د. بن حاح مونير [2]
جامعة فرحات عباس– سطيف01، [1]ayache.belatel@univ-setif.dz
جامعة فرحات عباس – سطيف 01، [2]mounir.benhah@univ-setif.dz

الملخص:

هدفت هذه الورقة البحثية الى قياس أثر المؤشرات العالمية للحكم الراشد على فعالية الحكومة في الجزائر، وذلك من خلال تقديم محاولة لبناء نموذج قياسي يتحدد من خلاله أثر هذه المؤشرات على الأداء العمومي في الجزائر.

توصّلت الدّراسة أنّ أربعة من أصل المؤشرات العالمية للحكم الراشد الست (المسائلة وإبداء الرأي، ومحاربة الفساد، الاستقرار السياسي واحترام القوانين والتشريعات) تُسهم بنحو 80% في صياغة الأرقام المتعلّقة بقيم مؤشّر فعالية الأداء العمومي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الحكم الراشد؛ مؤشرات الحوكمة العالمية؛ فعالية الحكومة، الجزائر.

Abstract:

This research paper aimed to measure the impact of the global indicators of good governance on the effectiveness of the

government in Algeria, by trying to build a standard model of the impact of these indicators on public performance in Algeria.

The study found that four of the six global indicators for good governance (accountability and opinion, limitation of corruption, political stability and respect for laws and legislations) contribute about 80% to the formulation of the values of the Public Performance Effectiveness Index in Algeria.
Key words: good governance, global governance indicators, government effectiveness, Algeria.

المؤلف المرسل: بلعاطل عياش، **الإيميل:** ayache.belatel@univ-

1. مقدمة:

مفهوم الحكم الراشد يُستعمل كحكم قيمي على ممارسات السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري، وهو يتضمن ثلاثة أبعاد مترابطة؛ بعد سياسي يتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، بعد تقني مُتعلق بالإدارة وكفاءاتها وفعاليتها، وبعد إقتصادي- إجتماعي يتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلاليته عن الدولة من جهة، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وتأثيرهما على المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من جهة أخرى؛ وتتفاعل الأبعاد الثلاثة مع بعضها لإنتاج الحكم الراشد.

إنّ الارتباط الوثيق بين الحكم الراشد وأداء القطاع العام بمختلف مستوياته جعل من موضوع العلاقة بين المفهومين مثاراً للاهتمام، من أجل ذلك، تأتي هذه الورقة البحثية لتشكّل محاولةً لمعالجة الاشكالية التالية:

ماهو أثر المؤشرات العالمية للحكم الراشد على الأداء العمومي للجزائر؟

منهجية الدّراسة المتبّعة لمعالجة هذه الاشكالية، تنطلق من استعراض الإطار المفاهيمي للمؤشرات العالمية للحكم الراشد، وعرض واقعها في الجزائر خلال مدى

زمني من عشرين سنة (1996–2015)؛ ثم في مرحلة ثانية، تقدّم الورقة البحثية محاولة لصياغة نموذج قياسي لأثر هذه المؤشرات (المؤشرات العالمية للحكم الراشد) على الأداء العمومي في الجزائر، بغاية نهائية هي إستنباط أيٌّ هذه المؤشرات أكثر تأثيراً على الأداء الحكومي في الجزائر.

2. مفاهيم عامة حول المؤشرات العالمية للحكم الراشد

تعد المؤشرات العالمية للحكم الراشد Worldwide Governance (WGI) Indicators التي اعتمدها البنك الدولي، من أكثر المعايير شمولية وأفضلها استخداماً لقياس كفاءة وفعالية الحكومات؛ تشتمل هذه المؤشرات على آراء عدد كبير من المشاركين (أكثر من ثلاثين مصدراً) من المؤسسات والمواطنين والخبراء في البلدان الصناعية والنامية[1]؛ يتم تصنيف الدّول وفق مؤشرات الحكم الراشد حسب نسب مئوية تتراوح بين 0–100%، حيث تدل النسب الأعلى على وضع أفضل للممارسات المتعلقة بالحكم الرايد، وتنقسم النسب إلى خمس مستويات:

1- المستوى الأول: أعلى من 75% ..... وضع ممتاز.
2- المستوى الثاني: أعلى من 50% ..... وضع جيد.
3- المستوى الثالث: أعلى من 25% ..... وضع متوسط.
4- المستوى الرابع: أعلى من 10%..... وضع ضعيف.
5- المستوى الخامس: أقل من 10%..... وضع ضعيف جدا.

المؤشرات العالمية للحوكمة بحسب البنك الدولي ستة، وفيما يلي نورد الإطار المفاهيمي المتعلّق بكل منها:

1.2 فعالية الحكومة: ونقصد بهذا المؤشر نوعية الخدمات العامة، وقدرة جهاز الحكومة التنفيذي واستقلاله عن الضغوط السياسية، ونوعية إعداد السياسات العمومية والموازنات المختلفة للحكومة [2].

2.2 مؤشر الاستقرار السياسي: يعتمد هذا المؤشر على عدة مبادئ، منها التداول السلمي على السلطة، نزاهة الانتخابات وكذا الوسائل الشرعية والدستورية في تشكيل الحكومات بعيدا عن منطق القوة قي الاستيلاء على السلطة؛ ويهدف إلى بناء نظام سياسي شرعي وقوي يشتغل في إطار احترام سيادة الشعب والإرادة الاجتماعية. وانعدام العنف يعني أن النظام السياسي متواجد في بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية سليمة[3].

3.2 مؤشر احترام القانون: يقيس هذا المكون مدى ثقة المتعاملين في أحكام القانون في المجتمع والتقيد بها، و يعني في أبسط معانيه أنّ المواطنين سواسية أمام القانون بصرف النظر عن الاختلاف في اللّون أو الجنس أو الدين أو الوضع الاجتماعي[4].

4.2 مؤشر السيطرة على الفساد: يقيس هذا المؤشّر مدى قدرة السلطة العامة على أن تضبط المكاسب الشخصية للموظفين الحكوميين، فضلاً عن تخفيض من سيطرة أصحاب المصالح الشخصية على الحكم.

5.2 مؤشر جودة التشريعات: يقيس قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ كافة القوانين والسياسات واللوائح التي لها دور كبير ومهم في تنمية القطاعين الإقتصاديين الخاص والعام، والعمل على تنظيم حياة الأفراد والمجتمع بهدف خلق مقومات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال قياس جهود الحكومات المنصبة على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وخلق بيئة استثمارية ملائمة.

6.2 مؤشر إبداء الرأي والمسائلة: يقيس هذا المكون مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، وكذلك حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية وسائل الإعلام، ويفترض هذا المؤشر مجموعة من العناصر المكونة لمنظومة

القيم الديمقراطية كأساس يشكل قاعدة الممارسة السياسية والتي تنطوي أساسا في التداول السلمي على السلطة.

3. مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر:

من خلال هذا العنصر نستعرض واقع المؤشّرات العالمية للحكم الرّاشد السابق الإشارة إليها في الجزائر، من خلال استعراض تطوّر هذه الأخيرة خلال الفترة 1996-2015.

الجدول 1: مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر حسب البنك الدولي.

السنة	فعالية الحكومة	إبداء الرأي والمسالة	سيادة القانون	السيطرة على الفساد	الاستقرار السياسي	جودة القوانين والتشريعات
1996	13.1	14.5	12.6	33.33	5.3	20.11
1998	19.7	12.4	12.5	22.16	4.8	22.80
2000	14.9	14.4	11.9	18.78	10.1	23.08
2001	31.1	18.9	33.2	23.23	6.9	29.59
2002	31.1	18.9	31.7	28.79	5.5	32.14
2003	34.5	23.6	33.5	27.80	10.7	30.05
2004	39.2	25.5	28.2	40.00	20.4	42.65
2005	38.0	22.6	27.8	36.59	15.5	29.41
2006	32.5	20.2	24.9	34.47	14.00	27.18
2007	31.1	20.7	25.5	33.01	14.9	21.36
2008	35.4	17.5	23.2	33.49	13.3	12.92
2009	38.8	18.5	26.5	36.67	11.8	9.57
2010	36.0	20.2	24.4	35.07	10.4	9.95
2011	35.1	22.5	26.8	37.44	9.50	11.85
2012	35.1	23.9	31.0	39.34	12.80	8.17

2013	35.1	25.1	24.0	32.21	9.5	10.17
2014	35.6	24.6	18.8	28.85	11.90	10.58
2015	13.1	14.5	12.6	33.33	5.3	20.11

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

- World bank group, **worldwide governance indicators**, https//datacatalog.worldbank.org.

من خلال الجدول أعلاه، بميّز بين مرحلتين فيما يتعلّق بمؤشّر فعالية الحكومة، الأولى قبل سنة 2001 حيث لم تتجاوز قيمة هذا المؤشّر عتبة 15% بالنتيجة صنفت الجزائر ضمن قائمة الدول الأقل فعالية من حيث فعالية الأداء العمومي، أمّا المرحلة الثانية (بعد سنة 2001) فالملاحظ هو تحسن قيمة هذا المؤشّر ضمن مجال يتراوح بين 31.1 و 39.2%، وخلال هذا المدى الزمني اعتبرت الجزائر من بين الدّول المتوسطة من حيث فعالية الأداء العمومي.

فيما يتعلّق بمؤشر الاستقرار السياسي، تظهر البيانات المتاحة عدم إستقرار هذا الأخير خلال فترة الدّراسة، في إشارة واضحة إلى عدم إستقرار الوضع السياسي في البلاد لاسيما قبل العام 2005، نذكر هنا –على سبيل المثال–، أنّه وخلال المدى الزمني 1988–2007 بلغ عدد الحكومات المتعاقبة بلغ (11) حكومة، كل حكومة بفريق عمل جديد سواء قيادة جديدة أو مناصب جديدة.

أمّا بالنسبة لمؤشر سيادة (احترام) القانون فاللاّفت حسب معطيات الجدول أعلاه تدهور قيمتة منذ العام 2012، حيث انتقلت من 31.0% إلى 12.6% ما يعني تفاقم الخروقات وعلى مستويات مختلفة للقوانين والتشريعات المعمول بها.

في سياق ذي صلة، مؤّشر ضبط الفساد انتقل من 28.79% سنة 2002 إلى 40.0% سنة 2004، وهي أعلى قيمة يبلغها المؤشّر خلال الفترة 2003–2015، بعدها وخلال الفترة 2007–2011 تراجعت قيمة المؤّشر – بالرغم من أنّ

هذه الفترة شهدت العديد من الإصلاحات بعد المصادقة على الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد– لتستقر عند 35.07 % سنة 2010. سنة 2012 عرفت تسجيل مؤشّر ضبط الفساد لثاني أعلى قيمة خلال الفترة 2003–2015 بلغت 39.34%، غير أنّ هذا التحسّن لم يعمّر طويلاً بدليل تراجع قيمة المؤشّر إلى 28.85% سنة 2014.

مؤشر جودة التشريعات شأنه شأن أغلب المؤشرات الأخرى، عرف تذبذباً خلال فترة الدّراسة ضمن مجال تراوح بين 42.65% سنة 2004 (أعلى قيمة) و8.17 سنة 2012 وهي أدنى قيمة يسجّلها هذا المؤشّر على طول فترة الدّراسة.

أداء مؤشر إبداء الرأي والمسائلة لم يكن أحسن من سابقيه، بدليل أنّ قيمته لم تتجاوز عتبة 26%، يجدر التنويه إلى أنّ أعلى قيمة حققها المؤشّر كانت سنة 2004 (25.5%).

4. بناء نموذج قياسي لأثر مؤشرات الحوكمة العالمية على الفعالية الحكومية في الجزائر:

عبر هذا الجزء من الورقة البحثية نحاول بناء نموذج قياسي، وذلك من خلال تفسير أثر المؤشرات المستقلة (السيطرة على الفساد، الاستقرار السياسي، جودة التشريع، سيادة القانون، إبداء الرأي والمسألة) على المؤشر فعالية الحكومة، حيث تم استخدام نتائج التقدير القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، أما المؤشرات المستقلة فهي كالتالي:

1- إبداء الرأي والمسالة X1؛
2- سيادة القانون X2؛
3- السيطرة على الفساد X3؛
4- الاستقرار السياسي X4؛

5- جودة القوانين و التشريعات X5؛

وقد تم اعتماد معطيات البنك الدولي حول الجزائر كمدخلات للنموذج، على النحو المبيّن في الجدول رقم 01 أعلاه.

1.4 النموذج المقترح الأول.

في هذا النموذج تم اعتماد كل المؤشرات الفرعية الخمس (السيطرة على الفساد، الاستقرار السياسي، جودة التشريع، سيادة القانون، ابداء الرأي والمسألة) كمتغيرات مستقلة تؤثر على y، وتكون الصياغة الرياضية لهذا النموذج (له شكل خطي) كما يلي:

$$\hat{y} = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 x_1 + \hat{\beta}_2 x_2 + \hat{\beta}_3 x_3 + \hat{\beta}_4 x_4 + \hat{\beta}_5 x_5$$

وبالاعتماد على برنامج eviews9 تم تقدير النموج المقترح الأول والحصول على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول 2: نتائج تقدير النموذج المقترح الأول.

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 03/02/18 Time: 18:12
Sample: 1998 2015
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.919274	0.430359	2.136064	0.0540
X2	-0.478638	1.223470	-0.391214	0.7025
X3	0.177822	0.322435	0.551497	0.5914
X4	0.117624	0.529211	0.222264	0.8278
X5	0.827540	1.189421	0.695750	0.4998
C	-1.485105	6.079484	-0.244281	0.8111

R-squared	0.799880	Mean dependent var	31.13778
Adjusted R-squared	0.716497	S.D. dependent var	7.703861
S.E. of regression	4.101923	Akaike info criterion	5.921990
Sum squared resid	201.9092	Schwarz criterion	6.218781
Log likelihood	-47.29791	Hannan-Quinn criter.	5.962914
F-statistic	9.592809	Durbin-Watson stat	0.992078
Prob(F-statistic)	0.000710		

بملاحظة النتائج نجد أن مقدرة x_1 (إبداء الرأي و المسائلة) موجبة (0.91.) ومعناها أن هناك علاقة طردية بين x_1 و y (الأداء العمومي) وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، ومدلولها أن كل زيادة في x_1 بوحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة وتحسن y بـ 0.91 وحدة، ونفس الشيء بالنسبة لكل من x_3 وx_4 وx_5.

بمعنى أنّه من بين المؤشرات الأربع السابقة فإن المؤشر x1 (إبداء الرأي و المسائلة) هو الأكثر تأثير على y ثم يليه x_5 (جودة القوانين و التشريعات) ثم x_3 (السيطرة على الفساد) ثم x_4 (الاستقرار السياسي) ، أما بملاحظة مقدرة x_2 (احترام القانون) نلاحظ أنها سالبة (−0.47) وهو ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية، وعليه فإن هذا النموذج المقترح الأول مرفوض كليا ولا داعي لمواصلة تقييمه.

2.4 صياغة وتقدير النماذج المقترحة الأخرى:

تبين لنا في العنصر السابق عدم امكانية الحصول على نموذج قياسي تكون فيه المؤشرات الخمس محددة (مُفسِرة) لـ y وقد يكون ذلك ناتج عن طبيعة المعطيات أو قصر حجم العينة إذ لم تتوفر لنا المعطيات سوى من سنة 1998، لذا سنحاول فيما يأتي بناء نموذج قياسي يضم أربع متغيرات مستقلة بدل خمسة، وبذلك تكون الصياغة الرياضية للنماذج المقترحة كما يلي:

- النموذج المقترح الثاني (لأنّ النموذج المقترح الأول تم تقديره سابقاً):

$$\hat{y} = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 x_2 + \hat{\beta}_2 x_3 + \hat{\beta}_3 x_4 + \hat{\beta}_4 x_5$$

- النموذج المقترح الثالث:

$$\hat{y} = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 x_1 + \hat{\beta}_2 x_3 + \hat{\beta}_3 x_4 + \hat{\beta}_4 x_5$$

- النموذج المقترح الرابع:

$$\hat{y} = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 x_1 + \hat{\beta}_2 x_2 + \hat{\beta}_3 x_3 + \hat{\beta}_4 x_5$$

- النموذج المقترح الخامس:

$$\hat{y} = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 x_1 + \hat{\beta}_2 x_2 + \hat{\beta}_3 x_3 + \hat{\beta}_4 x_4$$

1.2.4 تقدير وتقييم النماذج المقترحة:

1.1.2.4 النموذج المقترح الثاني: بالاستعانة ببرنامج eviews الإصدار التاسع، تمّ تقدير النموذج المقترح الثاني والحصول على النتائج الموضحة في الجدول أدناه:

الجدول 3: نتائج تقدير النموذج المقترح الثاني

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 03/02/18 Time: 22:52
Sample: 1998 2015
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X2	-0.258225	1.376062	-0.187655	0.8540
X3	-0.128387	0.325998	-0.393826	0.7001
X4	0.830189	0.463724	1.790264	0.0967
X5	1.039763	1.337858	0.777185	0.4510
C	6.825531	5.272944	1.294444	0.2180

R-squared	0.723788	Mean dependent var	31.13778
Adjusted R-squared	0.638800	S.D. dependent var	7.703861
S.E. of regression	4.630013	Akaike info criterion	6.133130
Sum squared resid	278.6813	Schwarz criterion	6.380455
Log likelihood	-50.19817	Hannan-Quinn criter.	6.167233
F-statistic	8.516338	Durbin-Watson stat	1.135402
Prob(F-statistic)	0.001331		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج eviews9.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ العلاقة الطردية لـ x_4 (الاستقرار السياسي) وx_5 (جودة القوانين و التشريعات) و هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

2.1.2.4 النموذج المقترح الثالث:

بالاعتماد على برنامج eviews9 تم تقدير النموج المقترح الثالث والحصول على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول 4: نتائج تقدير النموذج المقترح الثالث

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 03/02/18 Time: 22:58
Sample: 1998 2015
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.905074	0.414621	2.182894	0.0480
X3	0.177675	0.311754	0.569921	0.5784
X4	0.130105	0.510751	0.254732	0.8029
X5	0.374448	0.261889	1.429795	0.1764
C	-2.042312	5.714516	-0.357390	0.7265

R-squared	0.797328	Mean dependent var	31.13778
Adjusted R-squared	0.734967	S.D. dependent var	7.703861
S.E. of regression	3.966052	Akaike info criterion	5.823552
Sum squared resid	204.4844	Schwarz criterion	6.070878
Log likelihood	-47.41197	Hannan-Quinn criter.	5.857655
F-statistic	12.78574	Durbin-Watson stat	0.910535
Prob(F-statistic)	0.000193		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج eviews9.

أولا. تقييم النموذج اقتصاديا وإحصائيا:

بملاحظة النتائج المُبيّنة في الجدول أعلاه نجد أن مقدرات المؤشرات الخمس جاءت موجبة وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، ويمكن تحليلها كما يلي:

* بالنسبة لمقدرة معامل x_1 (إبداء الرأي والمسائلة) تساوي 0.90 وهو ما يعني أن تحسن x_1 بوحدة واحدة (وحدة القياس الخاصة بهذا المؤشر وهي نسبة مئوية) يؤدي إلى تحسن y بـ 0.9 وحدة، كما نلاحظ أن احتمال هذه المقدرة جاء أقل من 5% حيث بلغ 4.8% وهو ما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تعني أن هذه المقدرة تختلف جوهريا عن الصفر (أي أنّ لها معنوية).

* أما عن مقدرة معامل x_5 (جودة القوانين والتشريعات) والتي تساوي 0.37 فتعني أن تحسن x_5 بوحدة واحدة (وحدة القياس الخاصة بهذا المؤشر) تؤدي إلى تحسن y بـ 0.37 وحدة، كما نلاحظ أن احتمال هذه المقدرة جاء أكبر من 5% حيث بلغ 17.64وهو ما يعني أن هذه المقدرة غير معنوية وبالاعتماد على النتائج السابقة نلاحظ نجد أن x_1 (ابداء الراي والمسائلة) يعد الأكبر تأثير على y لذا يجب العمل على تحسينه.

* **القوة التفسيرة للنموذج:** من الجدول رقم (04) نلاحظ أن قيمة معامل التحديد (R^2) تقدر بـ 0.79732 وهو ما يعني أن 79.73% من التغيرات في y ترجع للتغيرات في المؤشرات الفرعية الأربعة (الاستقرار السياسي واحترام القانون وجودة التشريعات والمسائلة وإبداء الرأي) أما النسبة المتبقية (20.27%) فترجع للتغيرات في العوامل الأخرى المؤثرة على y ولم تدخل في النموذج المقدر كمتغيرات مستقلة.

* **المعنوية الكلية للنموذج (اختبار فيشر):** بملاحظة الجدول رقم (04) نجد أن احتمال توزيع فيشر أقل من 5% حيث قدر بـ 0.000193 وهو ما يعني رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل، أي أن مقدرات هذا النموذج (مجتمعة) تختلف جوهريا عن الصفر أي أن تقديرها كان بشكل موضوعي لا بشكل عشوائي.

ثانياً. تقييم النموذج قياسيا (مدى تحقق فرضيات حد الخطأ):

*** انعدام الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ العشوائي:** قام كل من Breusch وGodfrey (BG) بعمل اختبار للارتباط الذاتي والذي يعتبر اختبارا عاما يتجاوز المشاكل التي لا يمكن معها تطبيق اختبار dw، ويعرف هذا الاختبار أيضا باختبار LM [5] وبالاعتماد على برنامج EViews.9 تمّ القيام بهذا الاختبار على النموذج المقدّر والنتائج موضحة بالجدول الآتي:

الجدول 5: مختصر نتائج إختبار LM على النموذج المقترح الثالث.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	6.640885	Prob. F(2,11)	0.0128
Obs*R-squared	9.845734	Prob. Chi-Square(2)	0.0073

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews.9

من خلال الجدول (5) نلاحظ أن قيمة الاحتمالين بالنسبة لتوزيعي فيشر وكاي مربع 1.28% و0.73% على التوالي وهما أقل من 5% وهذا يعني أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية في كلا التوزيعين، وبذلك فإنه لا يمكن قبول فرض العدم ومن ثم فإن النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي لحدود الخطأ العشوائي.

*** ثبات تباين الخطأ العشوائي عبر الزمن:** من بين فرضيات الخطأ العشوائي باستعمال طريقة المربعات الصغرى أن تباينه ثابت، وتم التأكد من هذه الفرضية باستعمال اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH)، حيث بالاعتماد على برنامج EViews.9 تم الحصول على النتائج الموضحة بالجدول الآتي:

الجدول6 : نتائج إختبار ARCH على النموذج المقترح الثالث.

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	2.056784	Prob. F(1,15)	0.1720
Obs*R-squared	2.049937	Prob. Chi-Square(1)	0.1522

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews.9

من خلال الجدول (6) نلاحظ أن قيمة الاحتمالين بالنسبة لتوزيعي فيشر و كاي مربع هي 17.20% و15.22% على التوالي وهما أكبر من 5% وهذا يعني أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية في كلا التوزيعين، وبذلك يرفض الفرض البديل ويقبل فرض العدم أي أن تباين حد الخطأ العشوائي ثابت.

- **التوزيع الطبيعي للبواقي:**

بالاعتماد على برنامج EViews.9 تم الحصول على النتائج التالية:

الشكل 1 : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي على سلسلة بواقي النموذج المقترح.

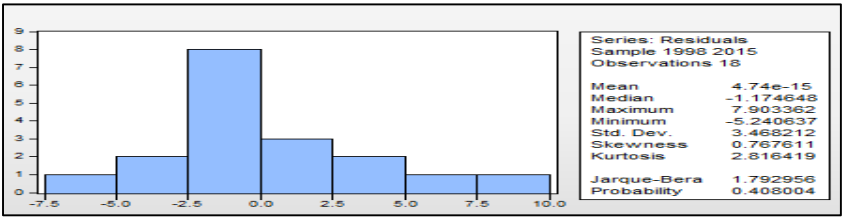

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews.9

من الشكل رقم (01) أن إحتمال جارك وبيرا أكبر من 5% (40.8004%) وهو ما يعني أن القيمة الحسابية لجارك بيرا أكبر من القيمة الجدولة لكاي مربع وبذلك نقبل فرض العدم والذي يدل على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

3.1.2.4 النموذج المقترح الرابع: بالاعتماد على برنامج eviews9 تم تقدير النموج المقترح الخامس والحصول على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول 7: نتائج تقدير النموذج المقترح الرابع.

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 03/02/18 Time: 23:04
Sample: 1998 2015
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.979569	0.321646	3.045489	0.0094
X2	-0.495031	1.175747	-0.421035	0.6806
X3	0.235120	0.186448	1.261053	0.2295
X5	0.803178	1.140236	0.704396	0.4936
C	-1.952446	5.491782	-0.355521	0.7279

R-squared	0.799056	Mean dependent var	31.13778
Adjusted R-squared	0.737227	S.D. dependent var	7.703861
S.E. of regression	3.949103	Akaike info criterion	5.814987
Sum squared resid	202.7404	Schwarz criterion	6.062313
Log likelihood	-47.33489	Hannan-Quinn criter.	5.849090

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews.9

هذا النموذج مرفوض أيضاً لأن مقدرة x_2 سالبة، وهو ما يتعارض مع النظرية الإقتصادية.

– **النموذج المقترح الخامس:** بالاعتماد على برنامج eviews9 تم تقدير النموج المقترح السادس والحصول على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول 8: نتائج تقدير النموذج المقترح الخامس.

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 03/02/18 Time: 23:06
Sample: 1998 2015
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.944285	0.420259	2.246913	0.0426
X2	0.350225	0.273030	1.282734	0.2220
X3	0.214933	0.311618	0.689731	0.5025
X4	0.083694	0.516396	0.162074	0.8737
C	-2.809548	5.658033	-0.496559	0.6278

R-squared	0.791807	Mean dependent var	31.13778
Adjusted R-squared	0.727748	S.D. dependent var	7.703861
S.E. of regression	4.019702	Akaike info criterion	5.850426
Sum squared resid	210.0540	Schwarz criterion	6.097751
Log likelihood	-47.65383	Hannan-Quinn criter.	5.884529
F-statistic	12.36055	Durbin-Watson stat	0.855263
Prob(F-statistic)	0.000228		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج eviews9.

أولا. تقييم النموذج اقتصاديا وإحصائيا: بملاحظة الجدول رقم (8) نجد أنّ مقدرات المؤشرات الخمس جاءت موجبة وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، ويمكن تحليلها كما يلي:

* بالنسبة لمقدرة معامل x_1 تساوي 0.94 وهو ما يعني أن تحسن x_1 بوحدة واحدة (وحدة القياس الخاصة بهذا المؤشر وهي نسبة مئوية) يؤدي إلى تحسن y بـ 0.94% وحدة، كما نلاحظ أنّ احتمال هذه المقدرة جاء أقل من 5% حيث بلغ

4.26% وهو ما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تعني أنّ هذه المقدّرة تختلف جوهريا عن الصفر (أي أنّ لها معنوية).

* وبالاعتماد على النتائج السابقة نلاحظ نجد أن x_1 يعد الأكبر تأثير على y وهي النتيجة نفسها التي تم التوصل إليها من خلال النموذج المقترح الثالث (المقبول) لذا يجب العمل على تحسينه، ويأتي في المرتبة الثانية من حيث قوة التأثير على y مؤشر x_2 ثم x_3 وx_4 على الترتيب .

* **القوة التفسيرة للنموذج:** من خلال الجدول رقم (08) نلاحظ أن قيمة معامل التحديد (R^2) تقدّر بـ 0.791807 وهو ما يعني أن 79.18% من التغيرات في y ترجع للتغيرات في المؤشرات الفرعية الأربعة أما النسبة المتبقية (20.82%) فترجع للتغيرات في العوامل الأخرى المؤثرة على y ولم تدخل في النموذج المقدر كمتغيرات مستقلة.

* **المعنوية الكلية للنموذج (اختبار فيشر):** بملاحظة الجدول رقم (8) نجد أن احتمال توزيع فيشر أقل من 5% حيث قدر بـ 0.000228 وهو ما يعني رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل، أي أنّ مقدرات هذا النموذج (مجتمعة) تختلف جوهريا عن الصفر أي أن تقديرها كان بشكل موضوعي لا بشكل عشوائي.

ثانياَ. تقدير النموذج قياسيا (مدى تحقق فرضيات حد الخطأ):

* **انعدام الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ العشوائي:** بالاعتماد على برنامج EViews.9 تم القيام باختبار LM على النموذج المقدر والنتائج موضحة بالجدول الآتي:

الجدول 9: مختصر نتائج إختبار LM على النموذج المقترح الخامس.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	6.764986	Prob. F(2,11)	0.0121
Obs*R-squared	9.928242	Prob. Chi-Square(2)	0.0070

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews.9

من الجدول (9) نلاحظ أن قيمة الاحتمالين بالنسبة لتوزيعي فيشر وكاي مربع 1.21% و0.7% على التوالي وهما أقل من 5% وهذا يعني أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية في كلا التوزيعين، وبذلك فإنه لا يمكن قبول فرض العدم ومن ثم فإن النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي لحدود الخطأ العشوائي.

* **ثبات تباين الخطأ العشوائي عبر الزمن:** من بين فرضيات الخطأ العشوائي باستعمال طريقة المربعات الصغرى أن تباينه ثابت، وتم التأكد من هذه الفرضية باستعمال اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH)، حيث تم الحصول على النتائج الموضحة بالجدول الآتي:

الجدول 10 : نتائج إختبار ARCH على النموذج المقترح الخامس.

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	2.441649	Prob. F(1,15)	0.1390
Obs*R-squared	2.379823	Prob. Chi-Square(1)	0.1229

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews.9

من خلال الجدول (11) نلاحظ أن قيمة الاحتمالين بالنسبة لتوزيعي فيشر وكاي مربع هي 13.9% و12.29% على التوالي وهما أكبر من 5% وهذا يعني أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية في كلا التوزيعين، وبذلك يرفض الفرض البديل ويقبل فرض العدم أي أن تباين حد الخطأ العشوائي ثابت.

* **التوزيع الطبيعي للبواقي:** بالاعتماد على برنامج EViews.9 تم الحصول على النتائج الموضحة بالشكل الآتي:

الشكل 2 : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي على سلسلة بواقي النموذج المقترح.

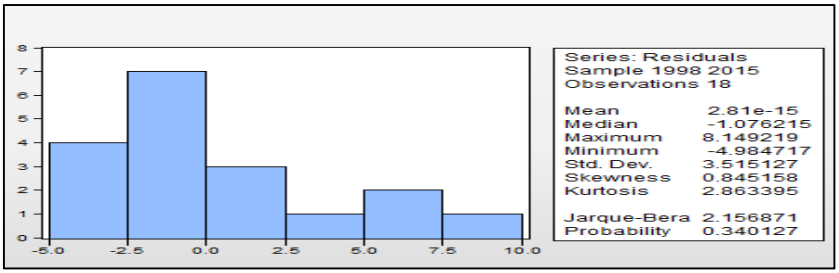

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews.9

من الشكل رقم (02) نتبيّن أنّ إحتمال جارك–بيرا أكبر من 5% (34.01%) وهو ما يعني أن القيمة الحسابية لجارك بيرا أكبر من القيمة الجدولية لكاي مربع وبذلك نقبل فرض العدم والذي ينص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

2.2.4 إختيار النموذج الأمثل وتحليل النتائج:

بعد تقدير النماذج المقترحة تحصلنا على نموذجين مقبولين هما النموذج المقترح الثالث والنموذج المقترح الرابع ولاختيار أيهما النموذج الأمثل سنعتمد على معايير القوة التفسيرة لكل نموذج بالاضافة إلى معياري AIC (Akaike info criterion) و SC (Schwarz criterion)، حيث يتم اختيار النموذج الذي له أكبر قوة تفسيرية وأقل قيمة لمعياري AIC و SC والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول 11: مقارنة بين النموذجين المقبولين من ناحية القوة التفسيرية ومعياري AIC و SC.

	النموذج المقترح الثالث	النموذج المقترح الخامس

القوة التفسيرة (R^2)	0.797328	0.791807
معيار AIC	5.8235	5.8504
معيار SC	60.7	6.0977

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج تقدير النموذجين المقترحين الثالث والسادس (الجدولين (3) و (8)).

بملاحظة الجدول نجد أن النموذج المقترح الثالث هو النموذج المثالي وذلك لأن له أكبر قوة تفسيرة وأقل قيمة لمعياري AIC و SC.

1.2.2.4 تحليل النتائج المتعلقة بالنموذج الأمثل: بملاحظة الجدول رقم (11) نجد أن مقدرات المؤشرات الخمس جاءت موجبة وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، ويمكن تحليلها كما يلي:

* بالنسبة لمقدرة معامل x_1 تساوي 0.90 وهو ما يعني أن تحسن x_1 بوحدة واحدة (وحدة القياس الخاصة بهذا المؤشر وهي نسبة مئوية) يؤدي إلى تحسن y بـ 0.9 وحدة، كما نلاحظ أن احتمال هذه المقدرة جاء أقل من 5% حيث بلغ 4.8% وهو ما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تعني أن هذه المقدرة تختلف جوهريا عن الصفر (أي أن لها معنوية).

* أما بالنسبة لمقدرة معامل x_3 والتي تساوي 0.17 فتعني أن تحسن x_3 بوحدة واحدة (وحدة القياس الخاصة بهذا المؤشر) تؤدي إلى تحسن y بـ 0.17 وحدة، كما نلاحظ أن احتمال هذه المقدرة جاء أكبر من 5% حيث بلغ 57.84% وهو ما يعني أن هذه المقدرة غير معنوية.

وبالاعتماد على النتائج السابقة نلاحظ نجد أن x_1 يعد الأكبر تأثير على y لذا يجب العمل على تحسينه من خلال ، ويأتي في المرتبة الثانية من حيث قوة التأثير على y

مؤشر x_5 لذا وجب تحسينه هو الآخر من خلال، ثم يأتي كل من كل من x_4 وx_3 في المرتبتين الثالثة والرابعة على الترتيب.

2.2.2.4 القوة التفسيرة للنموذج الأمثل: من الجدول رقم (11) نلاحظ أن قيمة معامل التحديد (R^2) تقدر بـ 0.79732 وهو ما يعني أن 79.73% من التغيرات في y ترجع للتغيرات في المؤشرات الفرعية الأربعة (المسائلة وإبداء الرأي ومحاربة الفساد والاستقرار السياسي واحترام القوانين والتشريعات) أما النسبة المتبقية (20.27%) فترجع للتغيرات في العوامل الأخرى المؤثرة على y ولم تدخل في النموذج المقدر كمتغيرات مستقلة.

5. خاتمة:

تناولت هذه الورقة البحث في الأثر المحتمل للمؤشرات العالمية للحكم الراشد على أداء القطاع العمومي في الجزائر، وكانت النتائج المتوصّل إليها وفق مايلي:

– أثبتت الدّراسة القياسية أنّ مؤشرات الحكم الرّاشد (المسائلة وإبداء الرأي ومحاربة الفساد والاستقرار السياسي واحترام القوانين والتشريعات) تُسهم بنحو 80% في صياغة الأرقام المتعلّقة بقيم مؤشّر فعالية الأداء العمومي في الجزائر؛

– لا يمكن لأحد مؤشرات الحكم الراشد أن يؤّثر منفرداً على الأداء العمومي، إذ قد تحقق الدولة استقراراً سياسياً كبيراً في حين أداءها العمومي ضعيف نتيجة تدهور باقي المؤشرات كالمساءلة وانتشار الفساد؛

– تعد المسائلة وإبداء الرأي أكثر المؤشرات تأثيرا على الأداء العمومي في الجزائر بحسب نتائج الدراسة القياسية؛

على ضوء جملة النتائج السابق الإشارة إليها، نسوق جملة من التوصيات التي من شأنها تحسين كفاءة القطاع العمومي، منها:

– تعزيز الممارسات السليمة المتعلّقة بالمسائلة وإبداء الرأي؛

– استخدام واستغلال التكنولوجيا الحديثة لزيادة الشفافية داخل مؤسسات الدولة؛

– العمل على إرساء أسس الممارسة السياسة السليمة؛

– إصلاح الإطار التشريعي والمؤسساتي المتعلّق بمكافحة ظاهرة الفساد.

6. المراجع والهوامش:

[1] info.worldbank.org/governance/wgi.

[2] بلال احمد متاني، اثر مؤشرات حوكمة القطاع العام على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي– دراسة حالة المملكة الهاشمية، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية والادارية، العدد الثامن، 2017، ص 385.

[3] شقبقب عيسى، الحوكمة الجيدة والنمو الاقتصادي، محاولة لنمذجة العلاقة بالتطبيق على حالة الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، العدد الثالث، المجلد الثاني، 2016، ص 285–287 .

[4] وفاء هانم محمد صادق، الحوكمة ومنظمات المجتمع المدني، حلوان– مصر، المكتب الجامعي الحديث، 2015، ص 23.

[5] دامودار جيجاراتي، الاقتصاد القياسي، الجزء الأوّل، دار المريخ للنشر– السعودية، 2015، ص 187.